# موقف إيطاليا من أزمة السويس ١٩٥٦

**د/ شريف محمد أحمد عبد الجواد**

**مدرس بكلية الآداب–جامعة المنيا**

**ملخص البحث:**

تتناول هذه الدراسة فترة هامة وحرجة في العلاقات الدولية، فقد قام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦.وكانت وجهة النظر الإيطالية لا تعترض على حق مصر في ملكية القناة، ولكنها كانت شديدة التمسك بضمان حرية الملاحة في القناة.

وبذلك واجهت الدبلوماسية الإيطالية موقفاً شديد الحرج؛ باعتبارها احدي بلدان البحر المتوسط من جهة، وعضويتها في حلف الأطلنطي من جهة أخري، كما أن إيطاليا كانت قلقة علي مصالحها في حال توقف الملاحة في القناة أو تعطلها، وذلك حتى لا يتضرر الاقتصاد الإيطالي، وكذلك رعاياها في مصر.ومن هذا المنطلق كانت إيطاليا تسعي لإيجاد حل سلمي لأزمة السويس، هذا في الوقت الذي حاولت فيه الظهور بمظهر الوسيط الذي يوثق به، وذلك لعدم وجود أطماع خاصة لها في القناة مثل انجلترا وفرنسا.ولقد كان الموقف الإيطالي في ظاهرة إرضاء الغرب، وفي باطنه الخوف على المصالح الإيطالية في مصر، ومما يؤكد ذلك أن إيطاليا لم تكن على استعداد لمشاركة فرنسا وبريطانيا في اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضد مصر، أو فرض أية عقوبات عليها.

## Summary

This study deals with an important and critical period in the international relations. On July 26 1956, President Gamal Abdel Nasser nationalization the Suez Canal , The Italian view did not object Egypt's right to own the Canalbut the Italians insisted on guaranteeing freedom of navigation through the canal.

Thus, Italian diplomacy faced a very embarrassing situation, as it is one of the Mediterranean countries on the one hand, and its membership in the Atlantic Alliance on the other, Italy was concerned about its interests in case of stopping or interrupting navigation through the Canal which may damage its economy , Also it was concerned about its nationals in Egypt. Italy sought to reach a peaceful solution to the Suez crisis, and in the meantime, it tried to appear as a trusted mediator, because it had no special interest in the Canal like England and France. Italy's position appeared as a way of satisfying the West, but in reality it was a mere concern about its interests in Egypt. This was clear in Italy‘s stance in taking no military measures against Egypt or imposing no sanction on it.

شهدت العلاقات بين مصر وإيطاليا بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٣ أسوأ فتراتها، وتصاعد الأمر مع دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا في ١٠ يونيه ١٩٤٠، ثم هجومها على مصر فى سبتمبر ١٩٤١. وكان دخول إيطاليا الحرب وبالا على جاليتها بمصر[١]، وذلك لاتخاذ الحكومة المصرية سلسلة من الإجراءات الاحترازية ضد الإيطاليين.

وبعد انتهاء الحرب قامت مصر باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا فى يونيه ١٩٤٧، وقامت برفع الحراسة عن أموال الإيطاليين وممتلكاتهم، وتعهدت إيطاليا بدفع مبلغ ٤.٥ مليون جنيه لمصر على سبيل التعويض عما لحق بها من أضرار. وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتؤكد قوة العلاقات بين مصر وإيطاليا، ولتنهي مرحلة وترسخ لمرحلة أخرى، حيث وجهت إيطاليا الدعوة للواء محمد نجيب[٢] لزيارتها؛ تأكيدًا منها على تطلعها لبداية عهد جديد من العلاقات مع مصر[٣].

كانت مساعي عبد الناصر بعد توليه الحكم تهدف إلى بناء السد العالي فدخل في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصل إلى اتفاق مع البنك الدولي لاقتراض الأموال اللازمة للبناء، ولكن مصر رفضت السير على الطريق الذي رسمته لها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا، وعلى هذا الأساس رفضت دول الغرب منح مصر القروض الذي وعدوها به لبناء السد[٤]، ومن هذا المنطلق بدأ جمال عبد الناصر يرتب لتوجيه ضربة قاسية للغرب من جهة، ويحقق من خلالها المصلحة الوطنية من جهة أخري[٥].

**تأميم قناة السويس:**

جاء سحب مشروع العرض الأمريكي الخاص بالسد العالي بعد فشل مهمة "أندرسون" إلى القاهرة[٦]، والتي كانت تسعى لشراء الصلح مع إسرائيل مقابل بناء السد، وهذا ما كان يرفضه جمال عبد الناصر من الأساس بشأن الانضمام إلى أية أحلاف عسكرية غربية، أو عقد صلح مع إسرائيل. ولقد ذكر السناتور فولبرايت

(Fulbright) رئيس لجنة الشئون الخارجية في الكونجرس الأمريكي " أنه واثق أن قرار الرجوع عن تمويل السد العالي اتخذ بعد أقل من شهرين من قرار المشاركة"[٧].

إضافة لهذا فقد رفض الكونجرس الأمريكي لرغبته في المحافظة على سوق القطن الأمريكية، وذلك بسبب تخوفه في التوسع بعد بناء السد العالي من زراعة القطن في مصر، والذي سيؤدي في النهاية إلى اكتساح السوق العالمية مما سيؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن الغرب كان يرى في عبد الناصر مصدر إزعاج له، وتمثل ذلك في الانتقادات الموجهة لعبد الناصر بعد الاعتراف بالصين الشعبية، وبذلك فإنه يعد مناهض للسياسة الغربية[٨].

وقد كتب وزير الخارجية الإيطالي مارتينو (Gaetano Martino) في ٢٥ يوليه ١٩٥٦ إلى وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)، معرباً عن انتقاده الشديد للسلوك الأمريكي[٩] بشأن سحب مشروع تمويل السد، والذي كان من الممكن أن يحافظ على علاقات جيدة مع مصر لسنوات، وكذلك يحافظ على عبد الناصر في المعسكر الغربي[١٠].

ومن هذا المنطلق أعلن جمال عبد الناصر قراره بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م[١١]، وذلك فى خطاب ألقاه في ميدان المنشية بالإسكندرية، حيث عرض المراحل التي مرت بها المفاوضات مع البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشأن تمويل السد العالي، وفى أثناء قرار عبد الناصر وإعلانه لقرار التأميم تمت السيطرة على مباني الشركة[١٢].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الذين كانوا يديرون شئون قناة السويس، والمرشدين الذين يتولون قيادة السفن في عبورها من الفرنسيين، وعقب قرار التأميم تم استدعاء هؤلاء جميعاً إلى بلادهم، وكان ذلك الاتجاه من الغرب بهدف إثبات عجز مصر عن إدارة القناة وحدها حتى تقع في متاعب مالية وسياسية، ولكن مصر نجحت في إدارة القناة[١٣].

**الموقف الإيطالي بعد صدور قرار التأميم:**

كان موقف إيطاليا عندما قام عبد الناصر بتأميم القناة يدخل في النطاق الأطلسي و الأوروبي. وفي روما رأي أمينتوري فانفاني (Amintore Fanfani) سكرتير الحزب المسيحي الديمقراطي أن تأميم القناة شكل تحديين رئيسيين لإيطاليا: وهو ضمان حرية الملاحة للسفن الإيطالية، والحفاظ علي رقابة دولية مع الاعتراف في الوقت نفسه بحق مصر في السيادة(١٤).

ولقد ساندت الصحف الشيوعية الإيطالية قرار التأميم المصري، حيث أعلن ميكيلي ملليلو سكرتير عام التحرير بصحيفة "البونيتا" الشيوعية: " أن ما فعلته مصر هو خطوة كبيرة، اتخذت من أجل المحافظة على السلام، كما أنها أبرزت وجهة نظر جمال عبد الناصر بشأن عدم الانحياز"(١٥).

وتجدر الإشارة إلى أن إيطاليا فقدت سطوتها فيما وراء البحار بانتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن هذا المنطلق كانت إيطاليا تسعى لتوطيد علاقاتها التجارية والثقافية بالشعوب العربية، ولكنها كانت تعمل على عدم إثارة الشكوك حولها فيما يختص بالمطامع الاستعمارية، هذا في الوقت الذي تحاول فيه كسب عطف الغرب عليها في ظل ارتباطها معه بحلف الأطلنطي، ولذلك كانت إيطاليا في موقف شديد الحرج عقب قرار الرئيس عبد الناصر بتأميم القناة؛ وذلك باعتبارها احدي بلدان البحر المتوسط.

وبالإضافة لذلك كانت إيطاليا تسعى لعدم إثارة مصر حيث تعيش فيها جالية إيطالية كبيرة، ولكنها كانت شديدة التمسك بضمان حرية الملاحة عبر قناة السويس، ولذلك فإن مجلس الوزراء الإيطالي حرص علي عدم إثارة أية تعليقات أو انتقادات تجاه تصرف الرئيس جمال عبد الناصر. ومن هذا المنطلق التزمت الدبلوماسية الإيطالية الحياد إزاء المباحثات التي تقوم بها الحكومات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية، وذلك في ظل تتبعها وجهات النظر لتلك الحكومات بشأن القناة(١٦).

لم يكن موقف الحياد ظاهراً لدي المسئولين الإيطاليين فقط بل كذلك في بعض الصحف الإيطالية، والتي كانت تهتم بحرية الملاحة في القناة بدرجة كبيرة. فقد أشارت صحيفة "البوبولو Il Popolo" لسان حال حزب الأغلبية المسيحي الديمقراطي–والتي كانت تعبر عن موقف الحكومة– بأن إيطاليا لا تعارض تأميم قناة السويس باعتبارها أرضاً مصرية تخضع للسيادة المصرية، ولكنها أبدت تحفظات تمثلت في وضع قانون دولي لتنظيم الملاحة على أن يتم تأليف منظمة دولية لمراقبة هذا القانون، هذا في الوقت الذي يتم فيه ضمان حرية الملاحة دون تمييز بين الأمم، مع عدم زيادة رسوم المرور دون موافقة الدول ذات المصلحة، إضافة لصيانة القناة من الناحية الفنية.

أما الصحف اليسارية الإيطالية فقد عبرت عن تأييدها لمصر في تأميم القناة، باعتبار أن ذلك الاتجاه من ابلغ مظاهر تحرر مصر تماماً من السيطرة الأجنبية. أما الصحف الإيطالية المستقلة فإن موقفها كان متناقضاً مثل صحيفة "المساجيرو Il Messaggero " التي أيدت تدويل القناة وحرية الملاحة حتى لإسرائيل، بينما أظهرت صحيفة "التمبو Il Tempo " رغبتها في التدويل بلهجة معتدلة. أما صحيفة "الكورييري ديلا سيرا Corriere della Sera" فإنها عكست وجهة نظر رجال الأعمال والصناعة الإيطاليين، وخاصة أصحاب شركات البترول الإيطالية التي تولت تنفيذ بعض المشروعات في مصر، ولذلك كانت تميل لوجهة النظر المصرية حتى لا تضار مصالحها الاقتصادية، ومصالح الجالية الإيطالية فى مصر(١٧).

كانت وجهة النظر الإيطالية لا تعترض على حق مصر في ملكية قناة السويس، ولا على التأميم من الناحية القانونية، ولكن كانت إيطاليا تتوجس خيفة من ضمان حرية الملاحة في القناة، وكذلك صيانتها وإدارتها الفنية.

وعلى الرغم من تقديم الخارجية المصرية مذكرة للخارجية الإيطالية عقب التأميم، أكدت مصر فيها احترام تعهداتها الدولية، وحرية المرور بالقناة طبقاً

لمعاهدتي ١٨٨٨ واتفاقية الجلاء مع بريطانيا في أكتوبر ١٩٥٤م [١٨]، وكذلك عدم زيادة رسوم المرور على السفن، إلا أن إيطاليا اعتبرت ذلك غير كاف من وجهة نظرها. فقد كانت ترى أنه يجب على مصر أن تجلس مع الدول صاحبة المصلحة، وتتفق معها اتفاقاً جماعياً، وذلك لكي تلتزم مصر بالضمانات المطلوبة في مؤتمر دولي، لأن هذا الاتجاه لا يضر بمصر ولا يمس سيادتها.

إذاً كانت إيطاليا قلقة بشأن مصالحها في حال توقف الملاحة في القناة أو تعطلها؛ وذلك حتى لا يتضرر اقتصادها، ومن هنا كانت إيطاليا ترغب في الحصول على ضمانات يرتبط بها الجميع[١٩].

وعلى هذا راحت إيطاليا تبحث عن الوسائل لتنفيذ سياسة الحلول بالطرق السلمية؛ وذلك لأنه بحكم ارتباطها بالحلف الغربي فإنها مضطرة لتأييده أدبياً وسياسياً، كما أنها في الوقت نفسه ليست على استعداد لخسارة مصر بصفة خاصة، والبلاد العربية بصفة عامة. ومن هذا المنطلق كانت تسعي لإيجاد حل سلمي يقبله الطرفان، هذا بالإضافة إلى أنها لا ترغب في ازدياد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط بسبب تعنت الغرب[٢٠].

وجدير بالذكر أن وصول وزير الخارجية الأمريكي دالاس في بداية شهر أغسطس ١٩٥٦ إلى لندن كان لعدة أهداف متشابكة، فعلى الرغم من اتفاقه مع الأهداف البريطانية والفرنسية في ضرورة الإطاحة بعبد الناصر، إلا أن دالاس كان شديد القلق، وذلك لخوفه من استغلال موسكو للأزمة التي نشبت في الشرق الأوسط ضد الغرب من جهة، أو أن يجد رئيس حكومة كل من بريطانيا وفرنسا المبرر للإدعاء بأن جميع المحاولات لإيجاد حل سلمي قد منيت بالفشل. ومن هذا المنطلق كان يعمل على أن لا تحال الأزمة إلى الأمم المتحدة مطلقاً؛ وذلك حتى لا تتحقق الأهداف البريطانية والفرنسية باستخدام الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن، وبذلك تعلن تلك الدولتان أنه لم يبق أمامها سوى استخدام القوة[٢١].

**إيطاليا ومؤتمر لندن الأول ١٦-٢٣ أغسطس ١٩٥٦:**

كان اتجاه السياسة الإيطالية يعمل على ضرورة إقامة رقابة دولية على إدارة القناة لضمان حرية الملاحة وتنظيمها، ولقد جعل تقارب الاتحاد السوفيتي مع العرب خلال هذه الأزمة إيطاليا تقف مع حلفائها الغربيين، والتي ترتبط معهم بمواثيق وأحلاف ضد السوفيت ومن ينتمي إليها. فقد كانت إيطاليا ترى أنه يجب على البلاد العربية ضرورة إقناع مصر لحضور مؤتمر لندن في ١٦ أغسطس ١٩٥٦، وذلك حتى تتمكن من شرح وجهة نظرها، وتبين عدالة قضيتها، ومن هذا المنطلق تستطيع إيطاليا تعضيدها(٢٢).

على أية حال فقد ترأس وزير الخارجية مارتينو الوفد الإيطالي إلي لندن، ونظراً لانتمائه لحزب الأحرار المعروف باتجاهاته الانجليزية والأمريكية فإن المسئولين الإيطاليين أصدروا له توجيهات في هذا الشأن، وخوفاً من تشيعه للغرب تم الاجتماع به مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزيري الدفاع والداخلية، وهم جميعاً أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي صاحب الأغلبية، وذلك لتحديد مهمته في رغبة إيطاليا في الحصول على ضمانات كافية لحرية الملاحة في قناة السويس، حيث أن إيطاليا لا يهمها سوى استمرار اتصالها البحري بالشرق، وخصوصاً ناقلات البترول التي تعتمد عليه في صناعاتها واقتصادها.

وجدير بالذكر أن الأحزاب الإيطالية المشتركة في الحكم كانت متفقة على أن تأميم قناة السويس من حق مصر، ولكن يجب توفير الضمانات الدولية لحرية الملاحة بحيث لا تمس كرامة مصر ولا سيادتها(٢٣).

وفي هذا الخصوص ذكر مارتينو في مؤتمر لندن أن لمصر الحق في التأميم وأنه لم يكن من الممكن منازعتها في ذلك، ولكنه حاول توضيح أهمية القناة في تحقيق المنفعة الدولية، والتي تتعدى المصلحة الوطنية لمصر، وأوضح أن المشكلة الأساسية بالنسبة لإيطاليا هي حرية الملاحة، وذلك لقيام الجزء الأكبر من

اقتصادها على الاستيراد عبر قناة السويس.

إذاً كان اتجاه مارتينو يرمي لضمان حرية الملاحة بتأكيدات دولية إضافية لاتفاقية ١٨٨٨م، وكذلك الاهتمام بالقناة من الناحية الفنية، وعدم زيادة رسوم المرور بها، هذا في الوقت الذي ذكر فيه وزير الخارجية أن حكومته سجلت باهتمام تصريحات الرئيس عبد الناصر، والذي كرر فيها اعتراف مصر صراحة بمبادئ حرية الملاحة –دون تمييز جنسية السفن– طبقاً لاتفاقية القسطنطينية[٢٤].

والحاصل أن مؤتمر لندن واجه انقسام بداخله، فقد كان هناك أغلبية وأقلية[٢٥]، ولكن الأقلية أصرت علي أنه إذا صدرت عن الأغلبية قرارات، فإن الأقلية لها الحق أن تختلف معها علناً، وأن توضح وجهة نظرها ببيان. ومن هذا المنطلق بدأت بعض دول الأغلبية في التردد، ومنها إيران وأثيوبيا والبرتغال واسبانيا، وبذلك أصبح المؤتمر مهدداً بالفشل، وعلى هذا الأساس طرح اقتراح وسط، وذلك يقضي بإصدار بيان بوجهة نظر الأغلبية–١٨ دولة– بأن يتولي وفد خاص عن المجتمعيين بالذهاب للقاهرة لنقل وجهة نظر الأغلبية، وقد وقع اختيار إيدن علي روبرت منزيس (Robert Menzies) رئيس وزراء استراليا لكي يرأس هذا الوفد[٢٦].

وبالفعل تشكلت بعثة منزيس[٢٧]لمقابلة جمال عبد الناصر في ٣ سبتمبر ١٩٥٦، وذلك على أساس نقل مقترحات الدول الثمانية عشر، وقد قدم رئيس البعثة مذكرة لعبد الناصر تشرح مقترحات مؤتمر لندن، ولكن مصر رفضت هذه المقترحات، وأضاف عبد الناصر بأن عزل القناة عن السياسة فكرة غير واقعية، إذ لا يمكن فصلها عن حياة مصر السياسية، وبذلك أنهت اللجنة في ٩ سبتمبر ١٩٥٦ أعمالها دون إحراز أي تقدم يذكر[٢٨].

ولم يكن موقف الأحزاب الإيطالية من نتائج المؤتمر علي درجة من الاتفاق بينهم، فقد كان الحزب الديمقراطي المسيحي يري أن عدم ذكر كلمة "تدويل" في اقتراح دالاس بعد تعديله يجعل الباب مفتوحاً لحل المشكلة سلمياً، بينما رأي الحزب

الجمهوري–حكومي– أن المؤتمر لم يصل لأية نتائج عملية؛ وذلك لصعوبة إيجاد مخرج لتلك الأزمة. أما الحزبان الشيوعي و الاشتراكي فأنهما يؤيدان حق مصر المشروع، ويمدحان موقف السوفيت(٢٩).

كانت الحكومة الإيطالية تحاول تبرير موقفها للأحزاب تجاه أزمة السويس بأن سعيها لم يكن للوصول لحل وسط، ولكن كانت مساعيها منذ البداية للوصول إلي أساس فني لتسوية المشكلة الناجمة عن تأميم القناة، وبذلك فإن الأمر كان يتعلق في تلك الحالة بقرار الحكومة المصرية لكي تخلق نظاماً قانونياً جديداً يستمد أساسه من تاريخ القناة ومعاهدة ١٨٨٨م.

وتحقيقاً لهذا الغرض اشتركت الحكومة الإيطالية بالتعاون مع احدي وعشرون دولة في مؤتمر لندن، وأيدت إيطاليا مشروع وزير الخارجية الأمريكي دالاس الذي نص على إنشاء هيئة دولية لإدارة القناة باشتراك مصر، ووافقت عليه ١٨ دولة. وكانت مبررات الوفد الإيطالي لهذا الاتجاه أن مشروع دالاس يعمل على إنشاء جبهة عريضة متماسكة من البلاد المنتفعة بالقناة، وذلك للقيام بمحاولة معقولة للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية، والتي لم تقبله من الأساس(٣٠).

كانت السياسة الإيطالية تحاول أن تلعب دور الوسيط مع مصر بشأن إيجاد حل لأزمة السويس، وتمثل ذلك في لقاء وزير الخارجية الأمريكي مع فانفاني سكرتير عام الحزب الديمقراطي المسيحي، وعلى الرغم من توضيح الأخير لفوستر دالاس رفض مصر للمشروع الأمريكي باعتباره يمس سيادة مصر، إلا أن أمريكا كانت شديدة الحرص على حل هذه المشكلة حلاً يحفظ السلم، ويحقق لمصر كرامتها ومصالحها.

كان المسئولون الإيطاليون يرغبون في أن تتم الاتصالات–لتعديل مشروع دالاس– مع مصر عن الطرق غير الرسمية أولاً، وعند التأكد من أن هذا الاتجاه سوف يلاقي تشجيعاً يمكن الاجتماع بالسفير المصري بروما وعرض الأمر عليه،

ولكن تعليمات رئيس الجمهورية الإيطالية فضلت أن تتولي الحكومة الإيطالية الأمر مباشرة لدقة الموقف، وكذلك لوجود السنيور فورناري (Fornari) سفير إيطاليا بالقاهرة في روما. ومن هذا المنطلق كلفت الحكومة الإيطالية سفيرها بالقاهرة –عقب عودته السريعة– بالاتصال الحكومة المصرية، وذلك لإبلاغ الرئيس عبد الناصر أن لا يتعجل في إغلاق باب المحادثات حول مشروع فوستر دالاس نهائياً، حتى يتيسر للحكومة الإيطالية بذل مساعيها لاعتقادها بمرونة المشروع والوصول منه إلى ما يرضي مصر، هذا في الوقت الذى أبدت فيه إيطاليا تفاؤلها لوجود ثغرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها انجلترا وفرنسا، حيث يمكن منها تحقيق رغبة مصر في المحافظة على السلام، وبذلك فإن عدم ذهاب الوزير مارتينو شخصياً لحضور مؤتمر حلف الأطلنطي بباريس ربما يفسر بعدم إقحام إيطاليا في أي قرار يتخذ؛ وذلك تهيئة للوساطة من جانبها[٣١].

كانت المساعي الإيطالية متجهه–خلال عرض لجنة منزيس على مصر مشروع الدول الثماني عشرة–لمحاولة إقناع الحكومة المصرية بالدخول في مفاوضات بشأن القناة، وعلى الرغم من المحاولات الإيطالية لدي القاهرة إلا أنها باءت بالفشل، هذا في الوقت الذي فشلت فيه المهمة التي أسندت إلى لجنة منزيس، ولقد أدي رفض الحكومة المصرية الاقتراحات بشأن إنشاء هيئة جديدة للمفاوضة لعقد مؤتمر لندن الثاني، وذلك خلال الفترة من ١٩–٢١ سبتمبر ١٩٥٦، والذي دعا لبحث الاقتراح الأمريكي البريطاني الفرنسي لتأليف هيئة المنتفعين بالقناة[٣٢].

وخلال مناقشة لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب لخطة الوفد الإيطالي بلندن أكد مارتينو أنه التزم بتعليمات حكومته، حيث عمل الوفد جاهداً على الخروج من المؤتمر–لندن الأول– بحلول سلمية. ولقد أعد الوفد الإيطالي مشروعاً لتسوية الخلاف بين الطرفين، ولكنه عدل عن المضي في تقديم عروضه[٣٣]، حيث أعلن مارتينو أن هناك أوجه شبه عديدة بين المقترحات الإيطالية والمشروع الأمريكي، هذا

في الوقت الذي عرض فيه مارتينو بعض الملاحظات التي أدخلها لـ دالاس في حسابه عند الصياغة النهائية للمشروع.

وعلى الرغم من تأييد الحزب المسيحي الديمقراطي لوزير الخارجية مارتينو وما فعله في مؤتمر لندن، إلا أن ذلك لم يمنع النقد الشديد للوفد، حيث تم توجيه اللوم لوزير الخارجية من حزب الحركة الاجتماعية المعروف بميوله الفاشية؛ وذلك لأن إيطاليا لم تنهض بسياسة خاصة بالبحر المتوسط لتقيدها بالروابط الأطلنطية. وفي ظل تقدم الاتحاد السوفيتي إلى مؤتمر لندن لتأييد اقتراح الهند ومعارضة مشروع الولايات المتحدة فإن إيطاليا صرفت النظر عن موقعها الجغرافي ومصالحها التاريخية، والتزمت موقفاً سلبياً بأن اعتنقت المشروع الأمريكي المؤيد للمطالب الفرنسية والانجليزية. وبذلك يتضح أن الحزب كان يسعي لتأكيد شرعية إيطاليا في البحر المتوسط، وأن السياسة الإنجليزية والفرنسية تغامر بزج العرب في أحضان الاتحاد السوفيتي.

وكذلك رفض الحزب الاشتراكي الإيطالي تسوية المشكلة على ضوء حلف الأطلنطي، وأن لا يكون للتضامن الغربي أي دخل؛ وذلك لأن فرنسا وبريطانيا تلعب على هذه النغمة لتحقق في النهاية مصالحها الخاصة(٣٤).

كان الوزير مارتينو يرى أنه لابد من الحيلولة دون تمادي المنافسات الداخلية في استغلال الصعوبات التي تحدق بموقف إيطاليا تجاه مسألة السويس؛ لأن الأمر لا يتعلق بانتصار أي حزب على الآخر بقدر ما يرمي إلى حماية مصالح إيطاليا. حيث أوضح وزير الخارجية الإيطالي أن مشروع دالاس كان افتتاحاً للمفاوضات التي حَجَّمت دور بريطانيا وفرنسا في استغلال القوة، وكذلك إلزامهما ببرنامج متفق عليه من المباحثات، بحيث أصبح لهذا البرنامج صفة دولية إلزامية بتأييد ثمانية عشر بلداً من اثنين وعشرين بلداً، وبذلك يمكن تجنب الحرب.

إضافة لهذا فإن إيطاليا كانت ترغب في ضمان فعلي لحرية الملاحة عبر قناة السويس، وكان لهذا الضمان وجه فني وآخر سياسي. فقد كانت ٢٥% من السلع التي ترد للموانئ الإيطالية و١١% من الصادرات منها تمر فى قناة السويس. ففي سنة ١٩٥٥ نقلت البواخر الإيطالية عبر القناة ٩,٢٢٠,٠٠٠ طن من السلع[٣٥]، وبذلك يتضح مدي اهتمام إيطاليا بحرية الملاحة في القناة، وعدم وجود تعريفة مرتفعة تؤدي إلى فرض قيود على التجارة الإيطالية والدولية[٣٦].

كانت محاولات الوزير مارتينو منصبة على تفنيد الانتقادات التي وجهت له من الأحزاب الإيطالية؛ وذلك على دوره في مؤتمر لندن بشأن مشروع دالاس بقوله: " أنه لو لم تؤيد إيطاليا مشروع فوستر دالاس لدست جرثومة أزمة في علاقاتها مع الحلفاء الأطلنطيين، ولأقدمت على خطوة تتنافي مع مصالحها القومية..... إن إيطاليا ما أقدمت على تأييد مشروع فوستر دالاس إلا نزولاً منها على التقدير الواقعي لمصالحها القومية، وان من بواعث فخرنا أن أدي قرارنا إلى تعزيز التضامن الأطلنطي"[٣٧].

واصل الحزب الشيوعي الإيطالي دفاعه عن موقف مصر تجاه الغرب، حيث أعلن بالميرو توليياتي (Palmiro Togliatti) زعيم الحزب أن الاستعماريين يهددون مصر للاستيلاء على ثروة هي ملك الشعب المصري، مع رغبتهم في منع مصر من التقدم كأمة مستقلة، هذا في الوقت الذي يهدفون فيه إلى وقف تطور عملية التفاهم الدولي. ومن هذا المنطلق لا يتفق هدف من هذه الأهداف الثلاثة مع مصالح الشعب الإيطالي؛ وذلك لأن الشعب لا يسمح بأي حال أن يقذف به في نزاع للدفاع عن جماعة من الاستعماريين[٣٨].

**إيطاليا ومؤتمر لندن الثاني ١٩-٢٣ سبتمبر ١٩٥٦:**

كانت مساعي الحكومة الإيطالية مستمرة في محاولة الوصول لحل سلمي للأزمة، وعلى هذا الأساس أوضح السفير الإيطالي بباريس للسفير المصري أن إيطاليا ليس لها مطامع في القناة، وأنها لم تنصح المرشدين الإيطاليين بترك العمل. وعلى الرغم من رفض مصر لاقتراح إيطاليا إلا أنه لم يثبط من همة إيطاليا عن التدخل لحل النزاع، وذلك في حال استدعاء الرئيس عبد الناصر للسفير الإيطالي فى القاهرة ووضع الخطوط العريضة التي يود أن يحل على أساسها الخلاف(٣٩).

كانت الأحزاب الإيطالية متفقة في وجهة نظرها بشأن تسوية أزمة السويس بالطرق السلمية، أو بعرضها على الأمم المتحدة، أما خطة الحكومة فلم يطرأ على سياستها أي تغيير قبل انعقاد مؤتمر لندن أو بعده، ولكن وزارة الخارجية الإيطالية فسرت قبول اشتراكها في مؤتمر لندن الثاني باعتباره استئناف للمحادثات التي جرت في المؤتمر الأول، وذلك باعتبار إيطاليا إحدى الدول الثماني عشرة التي كانت تمثلها لجنة منزيس، ولأن تلك الدول قد دعيت للاجتماع في لندن للاطلاع رسمياً على نتائج أعمال اللجنة في القاهرة، فإنه لم يكن بوسع إيطاليا سوى الاستجابة لتلك الدعوة، وهذا هو الدافع الأساسي دون أن يكون ذلك معناه قبولها مقدماً المقترحات الخاصة بإنشاء هيئة الدول المنتفعة بالقناة. وقد قال السنيور مارتينو وزير الخارجية في تصريح له: " ... سوف تساهم إيطاليا في هذه المرة كذلك بنصيبها كما نسعى في نطاق التضامن الدولي حتى تؤدي المباحثات إلى نتائج ايجابية كبيرة "(٤٠).

كان المشروع الإيطالي أمام مؤتمر لندن الثاني يتألف من ثلاث نقاط، وافق عليها مندوبو هولندا والنرويج والدانمارك، وهي:

١- إنشاء هيئة من المنتفعين بقناة السويس تضمن احترام حقوقهم المستمدة من اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨، إضافة إلى أن هذه الهيئة ستسهم عن طريق

المفاوضات في عقد معاهدة جديدة مع مصر تضمن حقوقها في السيادة وكذلك حرية الملاحة في القنال.

٢- أن عضوية هذه الهيئة متاحة لجميع الدول ذات المصلحة.

٣- عرض مسألة قناة السويس على الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سلمية.

ولقد كان وزير الخارجية مارتينو مؤيداً للاقتراح الغربي-الأمريكي- بإنشاء هيئة المنتفعين بالقناة، والتي في حال تحققها ستساعد الدول المنضمة إليها لمفاوضه مصر في معاهدة جديدة، بحيث تتخذ صيغة اتفاق جماعي لاستخدام قنال السويس. هذا في الوقت الذي أصر فيه مارتينو علي أن يقوم المؤتمر بإجراء مفاوضات أخرى مع مصر، وأنه لا يجب استخدام القوة ضدها إلا إذا استنفدت الوسائل السلمية(٤١).

كانت محاولات إيدن منصبه على فرض فكرة المنتفعين بالقناة، ولكن إيطاليا وأسبانيا والنرويج أعلنت رفض دوران سفنها حول رأس الرجاء الصالح، وذلك لأن القناة كانت مفتوحة، هذا بالإضافة لرفض عدة دول دفع رسوم القناة لجمعية المنتفعين، وبذلك ترك المؤتمر لكل دولة حرية دفع رسوم المرور أما لمصر أو للجمعية المقترحة(٤٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الإيطالي خلال مؤتمر لندن الثاني كان واضحاً بشأن موافقتها علي دفع رسوم المرور لمصر، وهو موقف وصفه وزير الخارجية الفرنسي بأنه أخطر لحظة جرت على المؤتمر(٤٣).

على كل حال، اصدر مؤتمر لندن الثاني بياناً في ٢١ سبتمبر ١٩٥٦، يؤكد على اعتقاده باعتدال مقترحات الدول الثمانية عشر التي قدمتها بعثة منزيس لمصر، وذلك باعتبارها أساس التوصل لحل سلمي، هذا بالإضافة لإصداره بيانا يدعو فيه لإنشاء جمعية المنتفعين بالقناة، ويدعو الحكومات التي شاركت في المؤتمر إلى الاشتراك فيها.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن المؤتمر لم يحقق أية نتائج تذكر، فقد أوضح إيدن في مذكراته أنه: " لا ريب في أن البيان الذي صدر عن المؤتمر جاء

محاطاً بالغموض.... وكان من الممكن أن تؤتي النتائج ثمارها وفعاليتها لو تم إنشاء الجمعية على الفور، وشرعت في العمل وفقاً للطريقة التي أردناها نحن والفرنسيون، والتي ظننا أن أمريكا تؤيدنا فيها"(٤٤).

إذاً فإن سياسة إيطاليا على لسان وزير خارجيتها لم تتغير وهي تساير الغرب على طول الخط، فقد عملت الحكومة الإيطالية على منع أية تصريحات أو أحاديث قد تضايق الغرب بشأن الأزمة، وتمثل ذلك في منعها الحديث الذي سجله للتلفزيون أحد الإيطاليين مدافعاً عن شرعية تأميم قناة السويس، هذا بالإضافة إلى أن تصريح إيطاليا في استمرارها دفع رسوم المرور بالقناة إلي مصر لم يكن كرماً منها، ولكنه نتيجة لاتفاقية الدفع مع مصر والتي أشار إليها وزير الخارجية الإيطالية بلندن(٤٥).

وتجدر الإشارة إلى أن انعدام الثقة بين إيطاليا ومصر لم تكن من طرف واحد، فعلى الرغم من إعلان عبد الناصر التزام مصر بتنفيذ نصوص معاهدة ١٨٨٨م، وكذلك تسليم السفير المصري مذكرتين للخارجية الإيطالية تؤكد ذلك الاتجاه، إلا أن إيطاليا كانت قلقة من ذلك، فقد ذكر الوزير مارتينو أن الرئيس عبد الناصر قد أعلن أن الغرض من تأميم القناة هو الحصول على إيرادها لبناء السد العالي، وهذا جعل الحكومة الإيطالية متخوفة من فرض رسوم أكبر لتمويل المشروع، أو إهمال مصر لصيانة القناة.

ومن منطلق رغبة إيطاليا في إشراف دولي يحمي مصالح الدول المستخدمة للقناة، وعدم ثقتها في احترام مصر لأية معاهدة جديدة، جاء رد السفير المصري بروما على وزير الخارجية الإيطالي بأن مصر وليست الشركة هي المسئولة عن حرية الملاحة لأكثر من سبعين عاماً، هذا في الوقت الذي أظهر فيه أن انعدام الثقة هذا متبادل؛ وذلك لأن ما يسعي إليه الغرب وإيطاليا معه هو الاستيلاء علي القناة باحتلال مشترك بشكل أو أخر.

وبذلك يتضح أن إيطاليا سلكت طريقاً وسطاً أفقدها مركزها بين الشرق والغرب، فقد أصبحت كل من إنجلترا وفرنسا لا تثق بها من جهة وتتهمها بعدم تأييد حلف الأطلنطي من جهة، وكذلك تتهمها مصر بتأييد الغرب من جهة أخرى، ومما يؤكد ذلك قول الوزير مارتينو للسفير المصري " ليس أدل على حسن نيتنا مما صرحت به في مؤتمر لندن الأخير بأن إيطاليا مازالت ملتزمة بدفع رسوم المرور لمصر وأن اشتراكها في جمعية المنتفعين هو فقط لحماية مصالحها والتوصل به إلى مفاوضات تنتهي إلي حل سلمي دائم"(٤٦).

وعلى الرغم من انتقاد وزير الخارجية الإيطالي مسألة تأميم شركة قناة السويس، واتهامه لمصر بانتهاك حرمة معاهدة ١٨٨٨م، وما يترتب على ذلك من انعدام الثقة في احترام مصر لتعهداتها الدولية، إلا أن توجيهات رئيس الجمهورية الإيطالية لوزير خارجيته كان لها دور كبير في تغيير سياسة بلاده خلال مؤتمر لندن الثاني، والتي أدت إلى انقسام المؤتمر على نفسه مما أدي لإحالة القضية إلى مجلس الأمن(٤٧).

كان الساسة الإيطاليون يرون أن تأميم مصر للقناة قد أصبح أمراً واقعاً، هذا في الوقت الذي نجحت فيه مصر في إدارة الملاحة ودحض مزاعم الغرب. ولقد عبر النائب جوسيبي بتيول (Giuseppe Bettiol) رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب–أحد أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي البارزين– أن إيطاليا على الرغم من صداقتها الوطيدة لمصر فإن موقفها الداخلي والدولي في غاية الحرج؛ وذلك للأسباب التالية:

١–إذا تحيزت إيطاليا للعرب بدون تحفظ وفقدت التعاون مع الغرب ستصبح وحدها أمام الاتحاد السوفيتي.

٢–أنها بدون التعاون مع الغرب وعلى الأخص أمريكا، لن تقوم لإيطاليا قائمة من الناحية الاقتصادية.

٣–إن ضعف إيطاليا يعني اضمحلال قوي الحزب الديمقراطي المسيحي وهو حزب الأغلبية، وهذا سيؤدي إلى تولي الأحزاب اليسارية للحكم.

٤-تنص احدي مواد ميثاق منظمة الأطلنطي على أنه في حال قيام اضطرابات في احدي دول الميثاق يجتمع مجلس المنظمة للتشاور، وهذا قد يؤدي إلى تدخل دول الميثاق مما يؤدي إلى نوع من الاحتلال.

وبذلك يتضح أن الحزب الديمقراطي المسيحي على الرغم من تقديره للظروف الدولية المحيطة بإيطاليا وضعفها الاقتصادي، إلا أنه كان ينظر لأزمة السويس وتأثيرها على حزبه من الناحية السياسية، والتي قد تقضي على الحزب في حال عدم تأييده للغرب(٤٨).

كان الحزب الديمقراطي المسيحي خلال مناقشات مجلس النواب في ٣ أكتوبر ١٩٥٦ يؤيد التوصل لحل سلمي بشأن أزمة السويس، وذلك عن طريق مفاوضة مصر صاحبة الشأن مع المحافظة على حقها في السيادة، ولم يكن هذا الاتجاه من الحزب يعني التخلي عن التعاون مع الغرب ومنظماته.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن إيطاليا كانت تسعي للمحافظة علي مصالحها بين الغرب والشرق، وكان ذلك واضحاً في رغبة إيطاليا دفع رسوم المرور بالقناة للمحافظة على مصالحها، هذا في الوقت الذي كانت فيه إيطاليا على اتفاق في سياستها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أزمة السويس، فقد عبر جوسيبي بتيول بقوله: " إننا على تشاور تام مع أمريكا، وهي التي تملي إرادتها على انجلترا وفرنسا ونحن نشاركها رأيها. وما عسي أن نفعل غير ذلك إذ أننا مرتبطون بها، ولولاها لكانت أحزاب اليسار قد استولت على الموقف في إيطاليا"(٤٩).

ومن هذا المنطلق هاجم وزير الخارجية الفرنسي في كلمته أمام لجنة الشئون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية الدول الغربية، وذلك لضعف موقفها خلال تلك الأزمة، وعلى الرغم من عدم ذكره لتلك الدول إلا أنه كان يقصد إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية(٥٠).

علي كل حال فإن تغَّير موقف إيطاليا خلال مؤتمر لندن الثاني كان واضحاً

بدرجة ملحوظة، وهذا جعل الخارجية المصرية تصدر تعليماتها للسفير المصري في إيطاليا بتوجيه الشكر –شفهياً– للخارجية الإيطالية. هذا في الوقت الذي أبدت الخارجية الإيطالية رضاها عن خطاب وزير الخارجية المصري في مجلس الأمن.

كان المسئولون الإيطاليون يرون أن الموقف المصري كان ايجابياً بشأن عدم إجبارها لأحد من الأجانب على الاستمرار في العمل على غير رغبته، هذا بالإضافة إلى استمرار عبور السفن بالقناة، وكذلك حرية الملاحة فيها لجميع الدول حتى تلك التي رفضت دفع الرسوم للإدارة المصرية. أما على الجانب الآخر فقد كان أولئك المسئولون متخوفين من التعضيد السوفيتي لمصر، والذي قد يؤدي في النهاية لامتداد النفوذ الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلي التخوف الإيطالي من أي تهميش في أي مباحثات متعلقة بالقناة، وكان ذلك واضحاً من خلال الاقتراح السوفيتي بمجلس الأمن بشأن إنشاء لجنة جديدة للمفاوضات تتشكل من ٦–٨ دول، حيث كانت إيطاليا لا تنظر لهذا الاقتراح بعين الرضا لاستبعادها من هذه اللجنة، على حين أن وجودها بهيئة المنتفعين يمثل نقطة مهمة في الدفاع عن مصالحها.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن إحساس الإيطاليين بإهمالهم في في أيه مباحثات بشأن القناة يمثل نقطة حساسة جداً؛ وذلك لسعي إيطاليا لإبراز شخصيتها في المجال الدولي(٥١)، وتجدر الإشارة إلى أنه سبق وأن تم إهمال إيطاليا من قبل إنجلترا وفرنسا بإبعادها عن لجنة منزيس الخماسية، والذي كان له الأثر البعيد في تغيير موقف إيطاليا بمؤتمر لندن الثاني(٥٢).

**العدوان الثلاثي على مصر:**

على أية حال فقد قامت القوات الأنجلو–فرنسية والإسرائيلية بغزو الأراضي المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ولكن ذلك أسفر عن كارثة سياسية، إذ قامت الولايات المتحدة بإجبار انجلترا وفرنسا على وقف إطلاق النار، وأعلن الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى أنه سيقف بجانب مصر، وإذا واصلت انجلترا وفرنسا الغزو

فستواجه بهجوم سوفيتي.

وعند النظر لموقف الحكومة الإيطالية نجد أنه كان لصالح السلام بصفة عامة، وذلك بسبب الوجود الكبير للمصالح والشركات الإيطالية في مصر، ولذلك كانت إيطاليا تسعي للتوصل إلى حل محايد للقضية[٥٣].

وعلى وجه السرعة اجتمع مجلس الأمن[٥٤] في ٥ أكتوبر ١٩٥٦ لبحث الأزمة المتعلقة بقناة السويس، ولكن عندما طرحت المقترحات الفرنسية والإنجليزية بتأليف جمعية المنتفعين بالقناة على التصويت استخدم الاتحاد السوفييتي الفيتو، وبذلك انفض المجلس في ١٣ أكتوبر دون اتخاذ قرار[٥٥].

وجدير بالذكر أن العدوان الثلاثي على مصر قد أعطى للشيوعيين مادة خصبة للدعاية ضد الغرب، وكان من الطبيعي أن يستغل السوفيت ذلك–خاصة بعد الثورة المجرية– لمهاجمة المعتدين[٥٦]، وقدر لمجلس الأمن أن يشهد في ٣١ أكتوبر١٩٥٦ مشهد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يصوتان معاً محبذين قراراً لوقف إطلاق النار، والذي نقضته بريطانيا وفرنسا.

وسرعان ما تصدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أوائل نوفمبر بالموافقة على قرار لوقف إطلاق النار، وكان ذلك بأغلبية ٦٤ ضد ٥ أصوات، ولم يكن بمقدور بريطانيا وفرنسا سوى الانصياع وسحب جنودهما[٥٧].

وأخيراً تم تقييم حصار السويس في روما كسبب تداعيات أكثر إثارة للقلق بالنسبة لإيطاليا من غيرها من أعضاء حلف الناتو، وقد أكد الدبلوماسيون الإيطاليون ذلك في كل فرصة واتتهم مع الحلفاء الغربيين، وكذلك لكل الأطراف الذين شاركوا في أحداث السويس، وحتى إسرائيل اعتبرها الايطاليون مسئولة عن المغامرة العسكرية وما يترتب عليها من عواقب وخيمة؛ وذلك لأن أسباب التدخل العسكري الإسرائيلي كانت غير مبررة، ولكن الاحتجاجات تركزت علي باريس ولندن، ومن هذا المنطلق اختارت

إيطاليا مواصلة سياسة الدعم الكامل للمواقف الأمريكية، وكان ذلك موضع انتقاد من الحلفاء الرئيسيين الأوروبيين(٥٨).

وبالتالي فإن سياسة إيطاليا الخارجية خلال أزمة السويس كانت تعمل علي عدم اتخاذ أي قرار أحادي الجانب، حيث كانت تسير على خطي الولايات المتحدة الأمريكية، هذا في الوقت الذي حاولت فيه إيطاليا الظهور بمظهر الوسيط الذي يوثق به للتدخل في حل الأزمة، حيث استفادت روما من لحظة الارتباك التي حدثت بين الولايات المتحدة من جهة، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، وذلك في محاولة لتوسيع دورها في هيئات صنع القرار من الناتو، ولكن هذا النهج لم يجد نفعاً لدي انجلترا وفرنسا لرفضهما لأية خطط تصالحيه، ولقد كان الموقف الإيطالي في ظاهرة إرضاء الغرب، وفي باطنه الخوف على المصالح الإيطالية في مصر، ومما يؤكد ذلك أن إيطاليا لم تكن على استعداد لمشاركة فرنسا وبريطانيا فى اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضد مصر، أو فرض أية عقوبات عليها.

## الهوامش

(١) في السنوات العشر (١٩١٧– ١٩٢٧) زاد عدد الإيطاليين في مصر بنحو ١٢.٢٦٤ إيطالياً، أي زادوا بنسبة ٣١ %، فقد بلغ عددهم ٥٢.٤٦٢ يمثلون ٢٣ % من عدد الأجانب الذي بلغ ٢٢٥.٦٠٠ أجنبياً. وفي عام ١٩٣٧ تناقص عدد الإيطاليين بنحو صخثخ٣إجمالي عدد الأجانب الذي بلغ ١٩٥.٥١٥ أجنبياً. وفي عام ١٩٤٧ بلغ عددهم ٢٧.٩٥٨ إيطاليا. أنظر: مرسي مختار قطب: العلاقات المصرية الإيطالية ١٩١٩ – ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٣، ص ص ١٥٢– ١٥٣.

–بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام ١٩٦١ غادر مصر أكثر من ٤٠ ألف من الإيطاليين. أنظر:

– Viscomi (Joseph John), Out of Time: History, Presence, and the Departure of the Italians of Egypt, 1933–present, Ph.D. Thesis, Anthropology and History, The University of Michigan, 2016, P.2.

(٢) محمد نجيب (١٩٠١–١٩٨٤): ضابط وسياسي مصري، أختاره الضباط الأحرار علي رأس حركتهم فى يوليو ١٩٥٢، رأس الوزارة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٣، وأصبح رئيساً للجمهورية ١٩٥٣–١٩٥٤. لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ج٦.

(٣) مرسي مختار قطب: مرجع سابق، ص ص٦٦٣–٦٦٤.

(٤) أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ يوليه ١٩٥٦ انسحابها من تمويل مشروع السد العالي، وفي اليوم التالي أعلنت انجلترا سحب عرضها للتمويل، وفي مساء نفس يوم ٢٠ يوليو أعلن مدير البنك الدولي أنه بعد انسحاب أمريكا وانجلترا لم يعد بوسع البنك المضي قدماً في القرض. أنظر: عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥–١٩٦٠، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤، ط١، ص٤٦٩.

(٥) نيكيتا خروشوف: خروشوف يتذكر، مقدمة وتعليق وملاحظات : ادوار كرانشكو، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١، ص٤٢٦.

(٦) اختير روبرت أندرسون رجل الأعمال الأمريكي ووزير الخزانة السابق للقيام بمهمة عقد صلح بين مصر وإسرائيل، وقد تم ترشيحه لتلك المهمة خلال اللقاء الذى جمع فوستر دالاس بالرئيس

ايزنهاور في–كامب ديفيد– ٨ ديسمبر ١٩٥٥، لكن عبد الناصر أبلغ المبعوث الأمريكي بأن المعونة الأمريكية لبناء السد لن تقنع الشعب المصري والشعوب العربية بالقبول بشروط إسرائيل. أنظر:فيليب جلاب: هل نهدم السد العالي؟، (كتاب يصدر عن جريدة الأهالي)، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص٤٦–٤٧.

(٧) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ط١، ص ص٤٩٢–٤٩٣.

(٨) لطيفة محمد سالم: أزمة السويس ١٩٥٤–١٩٥٧،(جذور–أحداث–نتائج)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص١٣٩–١٤٠.

(٩) ذكرت مجلة كريستيان سيانس مونيتور The Christian Science Monitor عن وزير خارجية الولايات المتحدة: " لقد أخبر مستر دالاس في أيامه الأخيرة أصدقاءه، بأنه إذا أتيحت له الفرصة لأن يبدأ كل شئ مرة ثانية من جديد، فما كان سيغير إلا شيئاً واحداً، أنه ما كان سيلغي تمويل سد أسوان". أنظر: جريجوريفتش وآخرون: تاريخ التدخلات الأمريكية المسلحة، المجلد الأول، ترجمة سعد الفيشاوي، دار العالم الجديد، القاهرة، ١٩٨٨، ط١، ص ١٨٧.

(10) Sorbello (Valerio), The Suez Crisis: A new Start for Italian Foreign Policy?, (CIVITAS) Journal of the Social Studies, 6(2), 2016, P.13. & Vedovato (Giuseppe), La crisi di Suez del 1956, Rivista di Studi Politici Internazionali (RSPI) 77:4, 2010, P.549.

(١١) لمزيد من التفاصيل عن قرار جمال عبد الناصر لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية أنظر: عبد العزيز الشناوي، جلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص٦٦٩–٦٧١.

(١٢) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ٥٣٦.

(١٣) نيكيتا خروشوف: مصدر سابق، ص٤٢٩.

(14) Viscomi (Joseph John), Op. Cit., P.254.

(١٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، فيلم رقم ٧١، محفظة رقم ١٣٩، الملف رقم (٢) ١٥/٤٥/٣٠ج٣، الكود الأرشيفي (0078–034918)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من القائم بالأعمال بالنيابة إلي وكيل وزارة الخارجية، بشأن صدي قرار مصر بشأن تأميم شركة قناة السويس في مختلف الأوساط الأجنبية والإيطالية، بتاريخ ٢٨ يوليه ١٩٥٦، سري.

(١٦) نفسه ، الكود الأرشيفي (0078-032006)، الملف رقم ١١/٧/٢٠٢ ج١، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، بشأن: التقرير الصحفي للسفارة عن يوم السبت ٤ أغسطس ١٩٥٦.

(١٧) نفسه ، من السفير إلي وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مذكرة عن تأميم قناة السويس، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥٦.

(١٨) نصت المادة الثامنة من اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ على " تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية هي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٨٨. أنظر : عبد العزيز الشناوي، جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٦٦٨. ولمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الآستانة المقررة لحرية المرور في قناة السويس والتي أبرمت في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨م أنظر نفس المرجع، ص ص٦٦٠-٦٦٥.

(١٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، فيلم رقم ٧١، محفظة رقم ١٤٠، الملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ج٤، الكود الأرشيفي (0078-034919)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلي وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مقابلة وحديث مع وكيل الخارجية الإيطالية، بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٦، سري.

(٢٠) نفسه.

(٢١) أرسكين تشايلدرز: الطريق إلى السويس، تعريب: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٠١.

(٢٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، فيلم رقم ٧١، محفظة رقم ١٤٠، الملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ج٤، الكود الأرشيفي (0078-034919)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلي وكيل وزارة الخارجية، بشأن: حديث مع سفير سوريا بروما عن وجهة نظر إيطاليا في موضوع تأميم قناة السويس، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥٦، سري.

(٢٣) نفسه، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلي وكيل وزارة الخارجية، بشأن: استعراض لموقف إيطاليا الحالي من مشكلة قناة السويس، بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٥٦، سري. وأنظر كذلك: - Sorbello (Valerio), Op.cit., P.15.

(٢٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050608-0078)، إدارة غرب أوروبا، بشأن: معلومات عامة عن إيطاليا، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧.

(٢٥) كان عدد الدول التي دعيت لمؤتمر لندن ٢٤ دولة، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بدعوة كل من: أستراليا، سيلان، الدانمارك، إثيوبيا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الهند، اندونيسيا، إيران، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، البرتغال، أسبانيا، السويد، تركيا، الاتحاد السوفيتي، اليونان، مصر. وتجدر الإشارة أن دولتين لم تحضر: ومصر، اليونان نتيجة لتوتر العلاقات مع بريطانيا بشأن قبرص. أنظر: Vedovato – (Giuseppe), Op. Cit., P.555.

– أعد المؤتمر مشروعاً لتدويل القناة وافقت عليه ١٨ دولة، ولكن رفضته الهند والاتحاد السوفيتي واندونيسيا وسيلان. أنظر: ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلي اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ط٢، ص٣٧٣.

(٢٦) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ط٢، ص١٥٨.

(٢٧) كانت بعثة منزيس–رئيس وزراء استراليا– إلى مصر تضم وزراء خارجية إيران وإثيوبيا والسويد ومساعد وزير الخارجية الأمريكي، وروعي في اختيارهم أن لا تكون مواقفهم حادة من أزمة السويس، كما روعي أن يكون اختيارهم تمثيلاً للعالم جغرافياً. أنظر: محمد حسنين هيكل: قصة السويس، مرجع سابق، ص١٦٢. ولمزيد من التفاصيل عن تقرير بعثة منزيس أنظر:

– F.O., (1016/488), 1956, File No: 1427, Report of the Suez Committee on the Mission entrusted to it by Eighteen of the Nations which attended the Conference on Suez canal, (1427/178/56) September 9, 1956, PP.41-49.

(٢٨) أنتوني إيدن: مذكرات ايدن، القسم الثاني (١٩٥١–١٩٥٧)، ترجمة خيري حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠، ص ص٢٩٦–٢٩٩.

(٢٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050608-0078)، إدارة غرب أوروبا، بشأن: معلومات عامة عن إيطاليا، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧.

(٣٠) نفسه، الكود الأرشيفي (0078-032005)، الملف رقم ١١/٧/٢٠٢، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: التقرير الصحفي للسفارة عن المدة من ٢٩ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر ١٩٥٦، بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٦.

(٣١) نفسه، فيلم رقم ٧٢، محفظة رقم ١٤١، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ ج٦، الكود الأرشيفي (0078-034951)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: رغبة إيطاليا في التوسط لحل مشكلة قناة السويس، بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٥٦، سري جداً.

(٣٢) نفسه، الكود الأرشيفي (0078-032005)، الملف رقم ١١/٧/٢٠٢، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: التقرير الصحفي للسفارة عن المدة من ٢٩ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر ١٩٥٦، بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٦.

(٣٣) أعد الوفد الإيطالي مشروعاً لتسوية الخلاف بين الغرب ومصر تمثل في أن تظل إدارة القناة في يد الهيئة المصرية، بالإضافة إلى إنشاء هيئة دولية بجانبها تنقسم إلى قسمين: قسم فني يشير على الهيئة المصرية بالأمور الفنية، وقسم اقتصادي مالي تكون مهمته الحصول على الإيرادات وصرفها حسب ما يراه صالحاً، وهذا يعني أن ما يتم تحصيله جزء تأخذه مصر وجزء للإصلاحات، وآخر احتياطي للتوسيع والتحسين، ولكن الوفد الإيطالي عدل عن هذا المشروع. أنظر : دار الوثائق القومية: وثائق= =وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، فيلم رقم ٧٢، محفظة رقم ١٤١، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ ج٦، الكود الأرشيفي (0078-034951)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مقابلة وحديث مع وزير الخارجية الإيطالية، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦، سري جداً.

– بعد وصول وزير الخارجية الإيطالي لندن في ١٦ أغسطس ١٩٥٦، عقدت ثلاث اجتماعات خاصة مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس الوزراء البريطاني والفرنسي، ولم يعترف أي منهم بالموقف الإيطالي، وحصر دالاس الاقتراح الإيطالي بعبارة " الملاذ الأخير"، كما رفضت بريطانيا وفرنسا وجهة النظر الإيطالية المصالحة. أنظر: Sorbello – (Valerio), Op.cit., P.15.

(٣٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (0078-032006)، الملف رقم ١١/٧/٢٠٢ ج١، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: التقرير الصحفي للسفارة عن المدة من ٢٥ إلي ٣١ أغسطس١٩٥٦، بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٦.

(٣٥) بلغ عدد السفن الإيطالية سنة ١٩٥٥ والتي مرت بالقناة ١٣٧٦ سفينة، وحمولة البضائع ٩.٣ مليون طن منها ٧.٣ مليون طن بترول. وتعد إيطاليا خامس دولة استعمالاً للقناة من ناحية كمية البضائع التي تمر بها، كما أنه ليس لإيطاليا أعضاء في مجلس إدارة الشركة المؤممة، ولا تملك بها أسهم، ولكن لها ٣ مرشدين فقط. أنظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050608-0078)، إدارة غرب أوروبا، بشأن: معلومات عامة عن إيطاليا، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧.

(٣٦) نفسه، الكود الأرشيفي (032006-0078)، الملف رقم ١١/٧/٢٠٢ ج١، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: التقرير الصحفي للسفارة عن المدة من ٨ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٦.

(٣٧) نفسه.

(٣٨) نفسه.

(٣٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050605-0078)، إدارة غرب أوروبا، بشأن: ملخص حديث سفير إيطاليا بباريس مع السيد سفير مصر، بتاريخ: ١٩٥٦/٩/١٧، سري.

(٤٠) نفسه، فيلم رقم ٧٢، محفظة رقم ١٤١، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ ج٦، الكود الأرشيفي (034951-0078)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: ايطاليا وأزمة السويس- مجمل آخر التطورات المحلية، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٦، سري.

(٤١) نفسه، الكود الأرشيفي (050606-0078)، بشأن: تأميم قناة السويس في مجلس الأمن، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦.

(٤٢) محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة: مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧، ط١، ص ص٧٧-٧٨.

(٤٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050606-0078)، بشأن: تأميم قناة السويس في مجلس الأمن، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦.

(٤٤) أنتوني إيدن: مصدر سابق، ص ص٣٢٥-٣٢٦.

(٤٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، فيلم رقم ٧٢، محفظة رقم ١٤١، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ ج٦، الكود الأرشيفي (-0078

034951)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مقابلة وحديث مع وزير الخارجية الإيطالية، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦، سري جداً.

(٤٦) نفسه.

(٤٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، فيلم رقم ٧٢، محفظة رقم ١٤١، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ ج٦، الكود الأرشيفي (0078-034951)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: حديث مع السيد مصطفي بن حليم رئيس وزراء ليبيا، بتاريخ أول أكتوبر ١٩٥٦، سري.

(٤٨) نفسه، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مقابلة السيد مستشار السفارة لرئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الإيطالي، بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٦، سري جداً.

(٤٩) نفسه.

(٥٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (0078-050606)، بشأن: تأميم قناة السويس في مجلس الأمن، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦.

(٥١) في رسالة إلى إيزنهاور في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦، اقترح أمينتور فانفاني سكرتير الحزب المسيحي الديمقراطي إرسال مبعوث إلى واشنطن للإبلاغ عن المناقشات الرفيعة المستوي بشأن مشكلة السويس. وأشار فانفاني بعد ذلك إلى أن المصريين ابلغوا عمدة فلورنسا أنهم يريدون استخدام إيطاليا كوسيط بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول مشكلة السويس، ونتيجة لذلك أرسل فانفاني ضابط الخدمة الخارجية الإيطالي ريموند مانزيني (Raimondo Manzini) إلى القاهرة ثم إلى واشنطن، حيث التقي مع دالاس في ٣٠ سبتمبر، ونقل تأكيدات ناصر بأنه لا يريد من الاتحاد السوفيتي أن يكون له الوصاية علي مصر، وسأل دالاس مانزيني لمعرفة ما الذى ينوي ناصر فعله. وفي وقت لاحق زار مانزيني مصر مرتين خلال الأسبوع من ٣٠ سبتمبر-٣٠ أكتوبر ١٩٥٦، وأعطى ناصر لـ مانزيني فكرة خطة مفصلة لترتيب دائم بين شركة القناة المؤممة وجمعية المستخدمين، وأعطى مانزيني الانطباع بأن أفضل النتائج يمكن الحصول عليها من خلال العمل مع علي صبري. أنظر:

- Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Vol.XVI, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Volume XVI, United States Government Printing Office, Washington ; 1990, Memorandum of a Conversation

Between the President and the Secretary of State, White House, Washington, October 2, 1956, PP.625-626.

(٥٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، فيلم رقم ٧٢، محفظة رقم ١٤١، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ ج٦، الكود الأرشيفي (0078-034951)، سفارة جمهورية مصر بمدينة روما، من السفير إلى= =وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مقابلة وحديث مع السنيور فولكي وكيل الخارجية البرلماني، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥٦، سري.

(53) Camarda, (Claudio), Gaetano Martino e la politica estera italiana: "un liberale messinese e l'idea europea", Bachelor's Degree Thesis, dipartimento di Scienze Politiche, The University of Luiss Guido Carli, 2012/2013 , PP.25.

(٥٤) بعد المحادثات التى جمعت سكرتير عام الأمم المتحدة، وزراء خارجية مصر وفرنسا وانجلترا، تم رفع تقرير لمجلس الأمن، والذى وضع مبادئ يجب علي أساسها حل أزمة السويس، تمثلت في: المرور في القناة يجب أن يكون حراً ومفتوحاً للجميع، دون التمييز السياسي والفني، احترام السيادة المصرية، يجب عزل القناة من الناحية السياسية لأي بلد، يجب تحديد رسوم المرور بين مصر ومستخدمي القناة، تخصيص نسبة من عائدات القناة لتنميتها وتحسينها من الناحية الفنية، في حال وجود خلاف أو نزاع بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس يجب حلها من خلال التحكيم باختصاصات وأحكام محددة فيما يتعلق بالمبالغ المالية المستحقة. أنظر:

F.O., (1016/489), 1956, From New York to Foreign Office, United Kingdom Delegation to the United Nations, (1427/206/56), No.850, Immediate, October 13,1956.

(٥٥) والتر لاكور: الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، تعريب: لجنة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، ١٩٥٩، ط١، ص٢٦٢.

(٥٦) لقد اندلعت ثورة المجر في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦، حيث قامت مظاهرات ضخمة نظمها طلبة الجامعات واشترك فيها كافة طبقات الشعب المجري بما فيهم العمال. وقد أعلن المتظاهرون عن مطالبهم ومطالب الشعب المجري، والتي كان أهمها: خروج القوات العسكرية السوفيتية من المجر، تغيير الحكومة علي أن يتولي رئاستها إمري ناجي (Imre Nagy) . ولمزيد من

التفاصيل عن مطالب الثوار أنظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ المجر، فيلم رقم ٧٧، محفظة رقم ١١٤، ملف رقم ١، المفوضية المصرية بمدينة بودابست، من الوزير المفوض إلي وكيل وزارة الخارجية، بشأن: الثورة في المجر، بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥، سري.=

- =كان الموقف السوفيتي خلال أزمة السويس واضحاً بشأن التأييد والدعم لمصر ضد الغرب، ففي الرسالة الموجهة من بولغانيين إلى رئيس وزراء بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عازمون تماماً علي استخدام القوة لسحق المعتدين واستعادة السلام في الشرق الأوسط". لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Smolansky (O. M.), Moscow and the Suez Crisis, 1956: A Reappraisal, Political Science Quarterly, Vol. 80, No. 4 ,1965, P.589.

(٥٧) ألان نيفينز، هنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ط١، ص ص٦١١-٦١٢.

(58) Serri (Saverio), Fanfani e il 1958:una nuova politica estera per l'Italia,Ph.D. Thesis, IMT Institute for Advanced Studies, Lucca, Italia, 2009,PP.21-22.

## ثبت المصادر والمراجع

### أولاً: الوثائق (وثائق غير منشورة):

### * وثائق وزارة الخارجية المصرية– دار الوثائق القومية :

### الأرشيف الخارجي السري الجديد

- رول (فيلم) رقم ٧١ :
- محفظة رقم (١٣٩): الكود الأرشيفي (0078-034918)، ملف رقم (٢) ١٥/٤٥/٣٠ جـ٣ ، بعنوان: تأميم شركة قناة السويس.
- محفظة رقم (١٤٠): الكود الأرشيفي (0078-034919)، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ جـ٤ ، بعنوان: تأميم شركة قناة السويس.
- رول (فيلم) رقم ٧٢ :
- محفظة رقم (١٤١): الكود الأرشيفي (0078-034951)، ملف رقم (١) ١٥/٤٥/٣٠ جـ٦ ، بعنوان: تأميم شركة قناة السويس.
- الكود الأرشيفي (0078-050605) الموضوع: مكاتبات عن تأميم قناة السويس.
- الكود الأرشيفي (0078-050606) الموضوع: النشرة الأسبوعية– تأميم قناة السويس في مجلس الأمن.
- الكود الأرشيفي (0078-050608) الموضوع: قناة السويس.
- الكود الأرشيفي (0078-032005) الموضوع: تقارير سفارة مصر بروما بشأن تأميم قنال السويس، ملف رقم ١١/٧/٢٠٢.
- الكود الأرشيفي (0078-032006) الموضوع: تقارير سفارة مصر بروما بشأن تأميم شركة قنال السويس، ملف رقم ١١/٧/٢٠٢ جـ١.

**أرشيف البلدان– محافظ المجر**

- رول (فيلم) رقم ٧٧ : محفظة رقم (١١٤): ملف رقم (١)

* **الوثائق البريطانية** (Foreign Office):

- F.O., (1016/488), 1956.

- F.O., (1016/489), 1956.

* **الوثائق الأمريكية:**

- Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Vol.XVI, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Volume XVI, United States Government Printing Office, Washington ; 1990.

**ثانيًا: المذكرات الشخصية:**

- أنتوني إيدن: مذكرات ايدن، القسم الثاني (١٩٥١-١٩٥٧)، ترجمة خيري حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠.

- نيكيتا خروشوف: خروشوف يتذكر، مقدمة وتعليق وملاحظات : ادوار كرانشكو، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١.

**ثالثًا: المراجع العربية:**

- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤، ط١.

- عبد العزيز الشناوي، جلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.

- فيليب جلاب: هل نهدم السد العالي؟، (كتاب يصدر عن جريدة الأهالي)، القاهرة، ١٩٨٥.

- لطيفة محمد سالم: أزمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧،(جذور-أحداث-نتائج)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.

- محمد حسنين هيكل: قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ط٢.

- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ط١.

**رابعًا: المراجع المعربة:**

- أرسكين تشايلدرز: الطريق إلي السويس، تعريب: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢.
- ألان نيفينز، هنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ط١.
- ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلي اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ط٢.
- جريجوريفتش وآخرون: تاريخ التدخلات الأمريكية المسلحة، المجلد الأول، ترجمة سعد الفيشاوي، دار العالم الجديد، القاهرة، ١٩٨٨، ط١.
- محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة: مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧، ط١.
- والتر لاكور: الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، تعريب: لجنة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، ١٩٥٩، ط١.

**خامسًا: الدوريات الأجنبية:**

- Giuseppe Vedovato, La crisi di Suez del 1956, Rivista di Studi Politici Internazionali (RSPI) 77:4, 2010.
- O. M. Smolansky, Moscow and the Suez Crisis, 1956: A Reappraisal, Political Science Quarterly, Vol. 80, No. 4 ,1965.
- Valerio Sorbello , The Suez Crisis: A new Start for Italian Foreign Policy?, (CIVITAS) Journal of the Social Studies, 6(2), 2016.

**سادسًا: الرسائل العلمية:**

- مرسي مختار قطب: العلاقات المصرية الإيطالية ١٩١٩ – ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٣.
- Claudio Camarda, Gaetano Martino e la politica estera italiana: "un liberale messinese e l'idea europea", Bachelor's Degree Thesis,

dipartimento di Scienze Politiche, The University of Luiss Guido Carli, 2012/2013.

- Joseph John Viscomi , Out of Time: History, Presence, and the Departure of the Italians of Egypt, 1933-present, Ph.D. Thesis, Anthropology and History, The University of Michigan, 2016.
- Saverio Serri, Fanfani e il 1958:una nuova politica estera per l'Italia, Ph.D. Thesis, IMT Institute for Advanced Studies, Lucca, Italia, 2009.

**سابعًا: الموسوعات:**

- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ج٦.